

الأحكام والشروط التي تسري على البضائع (النسخة المختصرة)

تسري الأحكام والشروط الموضحة أدناه على أمر الشراء المرفقة به ("أمر الشراء") والصادر عن المشتري المحدد في أمر الشراء ("المشتري") للمورد المحدد في أمر الشراء ("البائع"). وتُعد هذه الأحكام والشروط جزءاً من أمر الشراء.

1. **قبول العرض**
 - 1.1 يُعد تقديم البائع للإنتاج، جزئياً أو كلياً، أي بضائع أو خامات أو معدات محددة في أمر الشراء (ويُشار إليها جميعاً بمصطلح "البضائع")، أو تسليم أي من هذه العناصر أو أداء أي من الخدمات المحددة في أمر الشراء (ويُشار إليها مجتمعة بمصطلح "الأعمال")، موافقة منه على الالتزام بأمر الشراء، بما في ذلك هذه الأحكام والشروط. ويرفض المشتري أي أحكام أو شروط إضافية أو مختلفة واردة في ما قدمه البائع من نماذج عروض أسعار أو نماذج إقرار أو فواتير أو أي مراسلات أخرى ولا يُعد أي مما سبق جزءاً من أمر الشراء.
2. **كامل الاتفاق**
 - 2.1 يمثل أمر الشراء، بما في ذلك هذه الأحكام والشروط وأي مستندات مرفقة به، الاتفاق الكامل والوحيد بين المشتري والبائع فيما يتعلق بالأعمال ويحل محل أي تفاهات أو اتفاقات سابقة فيما يتعلق بالأعمال. وأي إقرارات أخرى أو ضمانات أو أحكام أو شروط أو واجبات (ويشمل ذلك الإقرارات وال ضمانات والأحكام والشروط والواجبات الضمنية) لا تلزم المشتري، ما لم يقبلها المشتري قبولاً صريحاً كتابياً.
3. **أداء الأعمال**
 - 3.1 يؤدي البائع الأعمال ويسلمها وفقاً لأمر الشراء، ويشمل ذلك هذه الأحكام والشروط وأي جداول أو مواعيد منصوص عليها في أمر الشراء. ولا يجوز للبائع تقديم أي شحنات جزئية من الأعمال ما لم يتم النص على مثل هذه الشحنات الجزئية في أمر الشراء أو يوافق عليها المشتري مقدماً كتابياً.
 - 3.2 ويجب ألا يختلف مقدار الأعمال أو جودتها عن المحدد في أمر الشراء، وذلك ما لم يطلب المشتري صراحة تغييراً في المقدار أو الجودة باستخدام أمر تغيير أو تعديل أو أي مستند مشابه يشير صراحة إلى أمر الشراء.
4. **علاقة الطرفين**
 - 4.1 يتحمل البائع وحده المسؤولية عن الإشراف على مديره ومسؤوليه وموظفيه ومقاوليه من الباطن ومورديه من الباطن ووكلائه (ويُشار إلى كل واحد من هؤلاء فيما يتعلق بأي من الطرفين باسم "الممثل" وإليهم مجتمعين باسم "الممثلين") الذين يؤدون الأعمال وتعيينهم. ويؤدي البائع الأعمال دائماً بصفة مقاول مستقل. ولا يُعد البائع ولا أي من ممثليه موظفين أو شركاء أو أعضاء في مشروع مشترك أو أصلاء أو وكلاء للمشتري. وتجنباً لأي شك، فإن المشتري لن يعوض البائع عن أي ضرائب توظيف أو مساهمات أو رسوم فيما يتعلق بممثلي البائع أو يرد إليه أي مما يدفعه مما سبق.
 - 4.2 لا يسند البائع أي جزء من الأعمال من الباطن إلى أي شخص إلا بعد الحصول على موافقة مكتوبة من المشتري، ويُستثنى من ذلك أي إسناد من الباطن ينص عليه أمر الشراء. ويتحمل البائع المسؤولية عن جميع تصرفات، أو أي إغفال لتصرفات، مقاوليه من الباطن أو مورديه من الباطن الذين يستعين بهم لغرض أداء أي جزء من الأعمال.
5. **الأسعار والسادات**
 - 5.1 يدفع المشتري للبائع أسعار الأعمال المنصوص عليها في أمر الشراء. وما لم يُنص على خلاف ذلك في أمر الشراء، فإن الأسعار الموضحة بالأوقية الموريتانية وسيكون السداد بالأوقية الموريتانية، وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة لأمر الشراء. ويسدد المشتري أي جزء غير متنازع عليه من أي فاتورة في خلال مدة السداد الموضحة في أمر الشراء (وفي حالة عدم تحديد مدة للسداد في أمر الشراء، تكون مدة السداد خلال 30 يوماً من استلام فاتورة البائع وأي مستندات مؤيدة).
 - 5.2 ما لم ينص أمر الشراء على خلاف ذلك، تُعد الأسعار غير شاملة ضريبة القيمة المضافة، في حالة استحقاقها، فيما يتعلق بأي مبلغ يسدده المشتري إلى البائع بموجب أمر الشراء. ويتحمل البائع المسؤولية عن أي ضرائب أو أتعاب أو رسوم أخرى، ويشمل ذلك ضرائب الخصم من المنبع وضريبة دخل الشركات وضريبة دخل الأفراد وضرائب الضمان الاجتماعي/المرتبكات التي تتعلق مباشرة أو على نحو غير مباشر بالأعمال. وإذا كانت الأعمال، أو جزء منها، معفاة حالياً، أو أصبحت معفاة، من ضريبة القيمة المضافة الموريتانية وذلك بموجب قانون الضرائب الموريتاني أو أي قانون آخر واجب التطبيق (وفقاً لتعريف القانون واجب التطبيق فيما يلي)، يعد البائع فواتيره للمشتري دون إدراج ضريبة القيمة المضافة.
 - 5.3 يجوز للمشتري أن يستقطع من أي مبلغ مستحق، أو يصبح مستحقاً، للبائع مبلغاً معقولاً يكفي للوفاء تماماً بأي دين مستحق على البائع بموجب أمر الشراء.

5.4 تخضع أي بضائع تُستورد إلى موريتانيا بموجب أمر الشراء المرفقة به هذه الأحكام والشروط لهذا البند رقم (5.4). ويُسقى البائع مع المشتري استيراد البضائع إلى موريتانيا بحيث تستفيد البضائع من الأسعار / الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تسري عليها بموجب التشريعات الموريتانية أو أي اتفاقيات خاصة مبرمة بين المشتري والسلطات الموريتانية، وذلك بما يسمح بتقييم الضرائب / الرسوم الجمركية على البضائع وفقاً لأقل أسعار. ولتحقيق هذا الغرض، يلتزم البائع تماماً بالتعليمات التي قد يصدرها المشتري من وقت لآخر فيما يتعلق بإجراءات التخليص الجمركي. لا يسدد المشتري للبائع ولا يرد له أي ضرائب أو رسوم جمركية تُدفع فيما يتعلق بالبضائع بما يتجاوز الأسعار السارية على استيراد البضائع وفقاً للتشريعات الموريتانية والاتفاقيات الخاصة المبرمة بين المشتري والسلطات الموريتانية (أيهما يسمح بتقييم الضرائب أو الرسوم على البضائع بسعر أقل). ويقر البائع أن التخفيضات أو الإعفاءات الضريبية والجمركية التي مُنحت بموجب الاتفاقيات الخاصة المبرمة بين المشتري والسلطات الموريتانية والتزام المورد التام بهذا البند رقم 5.4 يمثل أحد العوامل الأساسية التي وضعها المشتري في الحساب عند إصدار أمر الشراء. ولأغراض تطبيق هذا البند رقم 5.4، تشمل الضرائب والرسوم الجمركية على سبيل المثال لا الحصر، *(DFI) Droit Fiscal à l'Importation*، و *(RS) Redevance Statistique*، و *(IMF) Précompte dd t'Impôt Minimum Forfaitaire*، و *(TVA) Taxe sur la Valeur Ajoutée*.

6. الفواتير

6.1 يعد البائع فواتير الأعمال ويقدمها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في أمر الشراء.

6.2 يوضح البائع في كل فاتورة أرقام تسجيل البائع لأغراض الضرائب، وتفاصيل جميع الرسوم والمصروفات المصرح بها، ويُرفق بكل فاتورة نسخ من أي من المستندات التالية المتعلقة بها: فواتير الشحن، وإيصالات استلام البضائع على رصيف الميناء، وإيصالات وكلاء الشحن، ووثائق الشحن، وقوائم التعبئة، وشهادات المنشأ، وكشوف ساعات العمل، والإيصالات الأصلية وغير ذلك من الأدلة المقبولة للبائع لإثبات إنجاز التقدم المطلوب في إنجاز الأعمال. وفي حالة سريان ضريبة القيمة المضافة على أمر الشراء، فيجب إدراجها منفصلة في كل فاتورة. ويجب توضيح أي خدمات مقدمة بالتفصيل وتحرير فواتير بها منفصلة عن أي بضائع أو رسوم أخرى. كما يجب على البائع أن يوضح في كل فاتورة أي تفاصيل أخرى يطلبها المشتري على نحو معقول. ويلتزم البائع بإصدار الفواتير بصيغة تفي بالاشتراطات الضريبية والقانونية الموريتانية، وفقاً لآخر تعديل لها. ويجوز للمشتري أن يخاطب البائع من وقت لآخر بتعليمات تتعلق بشكل الفاتورة لمراعاة أي لوائح تتعلق بالحسابات أو الضرائب أو الجمارك أو ضوابط صرف العملة تنطبق على الأعمال، وذلك وفقاً للتشريعات الموريتانية والاتفاقيات الخاصة المبرمة بين المشتري والسلطات الموريتانية. ويتعهد البائع بموجب هذه الأحكام والشروط بالالتزام بمثل هذه التعليمات وتنفيذها بمجرد استلامها.

6.3 لا يُعد المشتري قد استلم البضائع أو الخامات أو المعدات وأصبحت مستحقة السداد إلا عند استلام المشتري تأكيداً بأن مثل هذه البضائع أو الخامات أو المعدات قد تم تسليمها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في أمر الشراء في مكان التسليم المحدد.

7. شروط السداد

7.1 يكون تسديد أي مبالغ إلى البائع بموجب أمر الشراء عن طريق الشيكات أو التحويلات البنكية فقط. ولا تُسدد أي مبالغ نقداً أو بموجب سند لحامله، ولا تُسدد لأي شخص بخلاف البائع.

7.2 تتضمن مطالبات دفعات السداد المرحلية، في حالة النص عليها في أمر الشراء، تفاصيل قيمة الأعمال المنجزة لكل بند رئيسي تتكون منه القيمة الإجمالية لأمر الشراء. ويُقدم البائع مع كل مطالبة بدفعة سداد مرحلية المستندات التي تثبت الأعمال المنجزة.

7.3 في حالة اشتراط أمر الشراء سداد المشتري عربون أو دفعة مقدمة إلى البائع بقيمة تتجاوز 50 ألف دولار أمريكي (أو ما يعادل هذه القيمة بالأوقية الموريتانية أو أي عملة أخرى في حالة إصدار أمر الشراء بالأوقية الموريتانية أو مثل هذه العملة الأخرى)، يسلم البائع للمشتري ضماناً مصرفياً بقيمة العربون أو الدفعة المقدمة، بصيغة يقبلها المشتري وذلك قبل سداد المشتري لمثل هذا العربون أو الدفعة المقدمة. ويجب ألا يسمح البائع بانقضاء أجل الضمان المصرفي حتى مرور 60 يوماً على أقرب الأجلين التاليين (أ) تسليم جميع الأعمال أو (ب) إنهاء أمر الشراء قبل هذا وفقاً لأحكامه، وفي مثل هذه الحالة يعيد المشتري للبائع الضمان المصرفي فوراً.

8. التأخير

8.1 يجوز للمشتري، في أي وقت، أن يطلب تأكيداً مكتوباً بأن البائع سينتهي من أداء الأعمال وتسليمها وفقاً للجدول المنصوص عليه في أمر الشراء، ويقدم البائع فوراً مثل هذا التأكيد أو شرحاً يوضح أسباب تعذر تقديمه.

8.2 يجوز للبائع أن يتعامل مع أي حالة لا يؤدي فيها البائع الأعمال أو يسلمها وفقاً للجدول المنصوص عليه في أمر الشراء على إنها حالة تخلف عن أداء الالتزامات وأن يمارس حقه في إنهاء أمر الشراء للتخلف عن أداء الالتزامات وفقاً للبند رقم 10.1 أدناه.

9. الإنهاء للملأمة

9.1 يجوز للمشتري، حسب تقديره منفرد، إنهاء أمر الشراء بمجرد توجيه إخطار مكتوب قبل تاريخ الإنهاء بمدة 7 أيام ليسري ذلك على جميع الأعمال، أو بعضها، التي لم يتم أداؤها أو تسليمها أو التي تكون في مرحلة النقل في تاريخ مثل هذا الإخطار. وبمجرد الإنهاء بموجب هذا البند رقم 9.1، يسدد المشتري للبائع التكلفة التي تحملها فيما يتعلق بأداء الأعمال ذات الصلة قبل تاريخ الإنهاء، ولكن يُشترط أن يكون المبلغ الذي يطالب به البائع مثبتاً، في حدود المعقول، بمستندات يرضاها المشتري.

9.2 على الرغم من البند رقم 9.1، فإنه إذا كان أمر الشراء ينص على رسوم إلغاء، فإن المشتري يدفع رسوم الإلغاء ذات الصلة ولكنه لا يتحمل مسؤولية سداد المبلغ الموضح في البند 9.1. وبمجرد سداد المبلغ الموضح في البند 9.1 أو هذا البند رقم 9.2، على حسب ما ينطبق، ينتقل الحق في ملكية أي بضائع أو خامات أو معدات تمثل جزءاً من أي أعمال غير مكتملة، وملكية ما سبق، إلى المشتري.

10. الإنهاء للتخلف عن أداء الالتزامات

10.1 في حال صدور خرق جوهري من البائع لأي من أحكام أمر الشراء، يجوز للمشتري، حسب تقديره وحده، ومع عدم الإخلال بأي من حقوقه الأخرى، إخطار البائع كتابة بعزمه إنهاء أمر الشراء إذا لم يتدارك البائع الخرق (أو يحقق تقدماً كبيراً تجاه تدارك الخرق، وذلك على النحو الذي يرضي المشتري وفقاً لتقديره وحده) في غضون أسبوع واحد (سبعة أيام تقويمية) من تاريخ مثل هذا الإخطار. وإذا لم يتدارك البائع الخرق (أو يحقق تقدماً مرضياً) خلال مدة الإخطار هذه، يجوز للمشتري إنهاء أمر الشراء اعتباراً من تاريخ انتهاء مدة الإخطار.

11. الخدمات التي تمثل جزءاً من الأعمال

11.1 يؤدي البائع، ويجعل ممثليه يؤدون، أي خدمات تمثل جزءاً من الأعمال وفقاً لما يلي (أ) ممارسات العمل السليمة والأمانة التي تراعي أصول الصناعة، (ب) المعايير الاحترافية التي يتبعها أو يراعيها عادة الموردون الآخرون العاملون في مجال عمل البائع، (ج) الاشتراطات المنصوص عليها في أمر الشراء، (د) سياسات البائع في الموقع ذات الصلة والمقدمة للبائع، ويشمل ذلك أي سياسات للموقع تتعلق بالصحة والسلامة. ويوضح البائع المقابل المستحق نظير أي من هذه الخدمات والمصروفات التي يحق له استردادها فيما يتعلق بها في بنود منفصلة في كل فاتورة، وفقاً لأمر الشراء.

12. معاينة الأعمال أثناء التنفيذ

12.1 يوافق البائع على أن المشتري، أو من يحددهم من ممثليه، لهم الحق في معاينة جميع الأعمال المحددة في أمر الشراء في أي مرحلة من مراحل تصميمها أو هندستها أو شرائها أو تصنيعها أو تجميعها أو نقلها أو تخزينها أو تركيبها أو اختبارها أو إجراء التشغيل التجريبي النهائي لها.

12.2 قبل تسليم أي أعمال، يحق للمشتري أو من يحددهم من ممثليه، رفض أي أعمال قيد التنفيذ لا تتطابق مع الاشتراطات الموضحة في أمر الشراء، ويصح البائع أو يصلح مثل هذه الأعمال المرفوضة دون أي تكلفة إضافية على المشتري.

13. النقل والتغليف

13.1 بمجرد شحن أي أعمال، يخطر البائع المشتري بتاريخ الشحن ووقته، ونوع الأعمال المشحونة ومقدارها، ومسار الشحن وطريقته، مع ذكر رقم أمر الشراء.

13.2 وعلى الرغم من أي أحكام أخرى منصوص عليها في هذه الأحكام والشروط، يقوم البائع بما يلي فيما يتعلق بجميع الأعمال التي تُشحن للمشتري:

13.2.1 تسليم الأعمال لتكون تحت تصرف البائع في الوقت ومكان التسليم المحددين في أمر الشراء، ووفقاً لشروط تسليم القواعد الدولية لتفسير المصطلحات التجارية (إنكوتيرمز)، أو غيرها من شروط التسليم، المنصوص عليها في أمر الشراء

13.2.2 تغليف الأعمال بطريقة مناسبة حتى تصل جميع الأغراض إلى وجهة الشحن النهائية دون تلف، مع وضع جميع صناديق الشحن على قواعد خشبية.

13.3 فيما يتعلق بأي أعمال تُشحن للمشتري من الخارج، يقوم البائع بما يلي بالإضافة إلى الإجراءات المذكورة أعلاه:

13.3.1 توفير تغليف مناسب للشحن البحري أو الجوي، على حسب ما يكون الحال، بحيث تصل جميع الأغراض إلى وجهة الشحن النهائية دون تلف

13.3.2 تقديم المساعدة للمشتري (عند طلب المشتري وعلى نفقته) في الحصول على أي مستندات صدرت في بلد التسليم أو المنشأ مما قد يحتاجه المشتري لأغراض التصدير أو الاستيراد.

14. البيانات وبطاقات التعريف

14.1 تبين التعليمات التالية الأسلوب الذي يجب أن يتبعه البائع في توضيح البيانات على الأعمال ووضع بطاقات التعريف عليها.

14.1.1 يُوضح رقم أمر الشراء على جميع فواتير الشحن، وإيصالات استلام البضائع على رصيف الميناء، وإيصالات وكلاء الشحن، ووثائق الشحن، وشهادات المنشأ، وأي مستندات أخرى ذات صلة.

14.1.2 يجب إرفاق قسيمة تعبئة بجميع شحنات الأعمال، ويوضح فيها نوع الطرد وإجمالي وزنه وأبعاده. كما يجب أن يُوضح في قسيمة التعبئة أيضًا بيان الأعمال، والكميات المشحونة، ورقم أمر الشراء، ورقم المعدة، وتاريخ الشحن.

14.1.3 وفي حالة شحن تركيبة مفككة، يجب أن يُوضح على كل جزء رقم تعريفى مميز وإجمالي أجزاء التركيبة.

14.1.4 تُوضح على جميع الهياكل الخارجية والقطع المصنعة البيانات التالية بمعرفة البائع، بطريقة التفرغ (الاستينسل) باستخدام طلاء أسود ويخط لا يقل ارتفاع حروفه عن 5 سم وذلك على جانبيين على الأقل من كل صندوق شحن:

اسم المشتري:

جهة الاتصال بالمشتري فيما يتعلق بأمر الشراء:

رقم أمر الشراء:

اسم المورد:

رقم المعدة الموضح في أمر الشراء:

رقم صندوق الشحن:
_____ من _____

الوزن الإجمالي بالكم:

الوزن الصافي بالكم:

الأبعاد بالمليمتر (طول × عرض × ارتفاع):

بلد المنشأ:

14.1.5 في حالة الأصناف التي لا تُوضع في صناديق شحن، يضع البائع على كل صنف بطاقات تعريف لتوضيح بيانات الشحنات المذكورة سابقًا. ويكون توضيح البيانات بحرفها على بطاقات من الألومنيوم (لا يقل مقاسها عن 5 × 7.5 سم) مع تثبيت البطاقات بسلك مقاوم للتآكل.

14.1.6 يدرك المشتري أن استخدام بطاقات التعريف قد لا يناسب جميع الأصناف، وفي مثل هذه الحالة يجب على البائع استخدام طريقة تعريف بديلة لتوضيح جميع البيانات المطلوبة.

14.1.7 بالإضافة إلى اشتراطات البيانات والبطاقات المذكورة فيما سبق، يغلف البائع قطع الغيار وحدها ويوضح عليها أنها قطع غيار.

14.1.8 يغلف البائع جميع الأصناف الخطرة منفصلة عن بقية الأعمال، على أن يلتزم في تغليفها ووضع الملصقات عليها باشتراطات القانون واجب التطبيق لتناول مثل هذه الأصناف وتخزينها ونقلها. وقبل شحن أي أعمال تتضمن أصنافًا خطيرة، يخطر البائع المشتري بجميع الأصناف الخطرة في الشحنة ويقدم له نسخة من جميع المستندات اللازمة لشحن البضائع أو الخامات أو المعدات الخطرة.

15. المستندات الفنية

15.1 يقدم البائع للمشتري جميع أدلة التشغيل وأدلة قطع الغيار وغيرها من المستندات الفنية المنصوص عليها في أمر الشراء على أنها تمثل جزءًا من الأعمال أو اللازمة فيما يتعلق بالأعمال، وذلك باللغة الإنجليزية وأي لغة أخرى منصوص عليها في أمر الشراء، ودون أي تكلفة إضافية على المشتري. ويقدم البائع للمشتري نسخًا إلكترونية من مثل هذه المستندات الفنية بصيغتها الأصلية بالإضافة إلى صيغة PDF.

16. انتقال الملكية والمسؤولية عن المخاطر

16.1 ينتقل حق ملكية أي جزء من الأعمال إلى المشتري بمجرد حلول أسبق الأجلين التاليين (أ) سداد مقابل ثمن هذا الجزء من الأعمال (ب) تسليم هذا الجزء من الأعمال في المكان المحدد في أمر الشراء، مع مراعاة حق المشتري، بموجب أمر الشراء، في رفض مثل هذه الأعمال بعد معاينتها. وتنتقل المخاطر المرتبطة بتمثل هذه الأعمال من البائع إلى المشتري وفقًا لشروط الإنكوتيرمز المتفق عليها أو أي شروط تسليم مشابهة منصوص عليها في أمر الشراء. وفي حالة عدم النص في أمر الشراء على أي من شروط إنكوتيرمز أو شروط التسليم المشابهة، تنتقل المخاطر بمجرد قبول المشتري لتمثل هذه الأعمال في مكان التسليم المنصوص عليه في أمر الشراء.

17. إقرارات وضمائم عامة

17.1 يقر البائع ويضمن ويتعهد للمشتري (وهي الإقرارات والضمائم التي ستظل صحيحة حتى إتمام تنفيذ أمر الشراء أو إنهائه وفقًا لهذه الشروط)، بما يلي:

17.1.1 أن البائع وممثليه مؤهلون ولديهم التراخيص والمعدات والتنظيم والتمويل اللازم لأداء الأعمال وتنفيذها

17.1.2 يلتزم البائع، ويلزم ممثليه بالالتزام، بجميع القوانين واللوائح الصادرة عن أي جهة حكومية أو تنظيمية لها اختصاص على أي جانب من جوانب تنفيذ البائع للأعمال وتسليمها، ويشمل ذلك جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة والعمالة والهجرة (ويُشار إلى كل ما سبق مجتمعاً باسم "القانون واجب التطبيق")

17.1.3 يلتزم البائع، ويجعل ممثليه يلتزمون، بمعايير سلوك الموردين المنصوص عليها في أمر الشراء، وأي سياسات أو شروط للموقع أو مستندات مماثلة منصوص عليها في أمر الشراء، بالإضافة إلى أي أوامر أو توجيهات يصدرها ممثلو المشتري في حدود المعقول

17.1.4 أن البضائع أو الخامات أو المعدات التي تدخل ضمن الأعمال ستكون (أ) خالية من أي امتيازات أو رهونات أو مطالبات أو أعباء تمنع انتقال حق ملكية سليم لأي جزء من الأعمال إلى المشتري وفقاً للبند 16.1، (ب) مطابقة للمواصفات المنصوص عليها في أمر الشراء، (ج) جديدة ومن إنتاج حديث، (د) بالجودة المنصوص عليها في أمر الشراء، (هـ) خالية من العيوب والأعطال، (و) ملائمة للغرض المرجو منها وفقاً لما ينص عليه أمر الشراء

17.1.5 أن تصميم البائع للأعمال وهندستها وشرائها وتصنيعها وتجميعها ونقلها وتخزينها وتركيبها واختبارها أو إجراء التشغيل التجريبي النهائي لها، وكذلك بيعها وتسليمها إلى المشتري، لا يبتئك في أي جانب منه، مباشرة أو على نحو غير مباشر، أيًا من حقوق الملكية الفكرية للغير.

18. الالتزام بمكافحة الفساد

18.1 مع عدم الإخلال بعمومية البند رقم 17.1.2، يوافق البائع بموجب هذه الأحكام والشروط على عدم اتخاذ أي إجراء، وأن يلتزم ممثليه والجهات التابعة له وممثلي تلك الجهات بعدم اتخاذ أي إجراء، أيًا كانت طبيعته فيما يتعلق بالأعمال أو أمر الشراء مما قد يخل بأي من أحكام قانون مكافحة الممارسات الأجنبية الأمريكي ("FCPA")، أو قانون مكافحة فساد المسؤولين العموميين الأجانب الكندي أو قانون العقوبات الجنائية الكندي (ويُشار إلى الاثنان معاً باسم "CFPOA")، أو معاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية ("معاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية") أو أي قوانين أو أحكام مشابهة تسري على البائع، ويشمل ذلك عرض أي ميزة أو أي شيء ذي قيمة أو دفعه أو إعطائه أو طلبه أو قبوله، سواء كان ذلك مباشرة أو على نحو غير مباشر، إلى أو من أي شخص بغرض التأثير على هذا الشخص ليتصرف على نحو غير مشروع، أو إغراء مثل هذا الشخص على القيام بأي إجراء، أو إغفال القيام بأي إجراء، على نحو يخالف واجباته القانونية أو استخدام تأثيره على أي حكومة من أجل مساعدة البائع أو أي من الجهات التابعة له للحصول على فرص تجارية أو الحفاظ عليها أو الحصول على ميزة في معرض ممارسة نشاطه لصالح أي شخص أو معه أو لتوجيه الفرص التجارية لصالحه.

18.2 يتعهد البائع بمتابعة التزامه والالتزام بالجهات التابعة له وممثلي هذه الجهات بهذا البند رقم 18، وأن يخطر المشتري، كتابة مع تقديم جميع التفاصيل ذات الصلة، بأي انتهاك، بما في ذلك الشك في حدوث انتهاك، لهذا البند رقم 18 أو أي قوانين أو أحكام واجبة التطبيق لمكافحة الفساد (بما في ذلك قانون FCPA و CFPOA ومعاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، أو أي طلب للمعلومات يتعلق بذلك يشمل المشتري أو الجهات التابعة له أو أي من ممثلي هذه الجهات أو الأعمال.

18.3 يوافق البائع على إبلاغ المشتري أي سلطة حكومية بأي انتهاك من البائع أو الجهات التابعة له أو ممثلي هذه الجهات، بما في ذلك حالات الشك في حدوث انتهاك، لهذا البند رقم 18، كما يوافق على الالتزام والتعاون في أي تحقيق يجريه المشتري، أو يُجرى نيابة عن المشتري، أو تجريه أي سلطة حكومية فيما يتعلق بالالتزام بهذا البند رقم 18 أو أي قانون واجب التطبيق أو أي حكم من أحكام مكافحة الفساد (ويشمل ذلك قانون FCPA و CFPOA ومعاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، أو انتهاك أي مما سبق. ويوافق البائع أيضاً على أن يقدم، عند طلب المشتري، أي مستندات أو معلومات أخرى فيما يتعلق بمثل هذه التحقيقات، وذلك إلى أقصى حد يسمح به القانون واجب التطبيق (بما في ذلك أي قوانين لخصوصية المعلومات أو القوانين التي تحظر تطبيق قوانين أجنبية).

19. العيوب

19.1 يضمن البائع الأعمال ضد جميع صور عدم المطابقة أو العيوب في التصميم أو الصنعة أو الخامات وذلك لأقرب الأجلين التاليين: 24 شهرًا من تاريخ قبول المشتري للأعمال أو 12 شهرًا من تاريخ تركيب الأعمال أو إجراء التشغيل التجريبي النهائي لها (ويُشار إلى هذه المدة فيما بعد باسم "مدة الضمان"). وفي حالة اكتشاف أي من الطرفين أي صورة من صور عدم المطابقة أو العيوب في الأعمال وإخطاره الطرف الآخر بهذه المشكلة في أثناء مدة الضمان، يتخذ البائع فوراً جميع التدابير اللازمة لتدارك عدم المطابقة أو العيب، أو استبدال، حسب ما يختار المشتري، الأعمال غير المطابقة أو المعيبة، وذلك بأقصى قدر من العناية. ويتحمل البائع جميع التكاليف المتعلقة بما سبق، ويشمل ذلك تفكيك الأعمال وإعادة تركيبها، والإشراف، والسفر، والشحن، والتأمين.

19.2 إذا لم يكن البائع هو الشركة المنتجة لأي من الأعمال المنصوص عليها في أمر الشراء، فإنه، بالإضافة إلى الوفاء بالتزامات الضمان المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط، يطلب من الشركة المنتجة لمثل هذه الأعمال تقديم الضمان نفسه إلى المشتري مباشرة.

20. الاحتفاظ بالسجلات

20.1 يحتفظ البائع بالمستندات التالية لمدة 5 سنوات بعد أطول الأجلين التاليين: نهاية مدة الضمان أو تاريخ التسوية النهائية لأي مطالبات أو منازعات معلقة:

20.1.1 حسابات وسجلات سليمة لتكلفة الأعمال على البائع ولجميع المصاريف أو الالتزامات التي تحملها البائع فيما يتعلق بالأعمال وجميع الفواتير والإيصالات والقسائم المتعلقة بها

20.1.2 جميع العقود التي يبرمها البائع من الباطن ومراسلاته فيما يتعلق بالأعمال

20.1.3 جميع المستندات التجارية ذات الصلة بأمر الشراء وأي عقد من الباطن ذي صلة، ويشمل ذلك نسخ الفواتير، وقسائم الشحن، وإيصالات استلام البضائع على رصيف الميناء، وإيصالات وكلاء الشحن، ووثائق الشحن، وشهادات المنشأ، وأي مستندات أخرى ذات صلة

20.1.4 جميع المستندات التي تسجل أو تثبت التزام البائع بأمر الشراء، بما في ذلك أي رسومات أو معادلات أو سجلات معاينة.

20.2 تكون جميع المستندات الموضحة أعلاه متاحة دائماً للتدقيق والإطلاع عليها وفحصها بمعرفة ممثلي المشتري الذين يحق لهم إعداد نسخ منها أو أخذ مستخلصات منها، على أن يقتصر الهدف من ذلك على (أ) التحقق من التزام البائع بأحكام أمر الشراء، و(ب) إنفاذ حقوق المشتري بموجب أمر الشراء، و(ج) تحديد أو تأكيد المبالغ المستحقة على المشتري، في الحالات ذات الصلة، بما في ذلك المبالغ المستحقة عن المطالبات أو أوامر التغيير.

21. التعويض

21.1 يعرض البائع المشتري والشركات التابعة له وممثلي هذه الشركات (ويُشار إلى كلٍ ممن سبق باسم "المؤمن من الخسارة" وإلبيهم جميعاً باسم "المؤمنين من الخسارة") ويبرئهم من المسؤولية عن أي مصروفات أو تكاليف أو رسوم أو ضرائب أو أتعاب أو عقوبات أو مطالبات أو تعويضات أو مسؤوليات قانونية، بما في ذلك الأتعاب القانونية على أساس التعويض الكامل (ويُشار إلى ما سبق إجمالاً باسم "الخسائر") مما قد يعاني منه أي من المؤمنين من الخسارة أو يتحملة أو يتكبده نتيجة أي مما يلي:

21.1.1 أداء التزامات البائع بموجب أمر الشراء

21.1.2 أي انتهاك، حقيقي أو مدعى به، للأعمال لأي براءة اختراع، أو حقوق نسخ أو علامة تجارية أو أسرار تجارية أو تصاميم صناعية أو غيرها من حقوق الملكية الفكرية، سواء كانت حقوقاً أجنبية أو محلية

21.1.3 أي عيب يشوب حق المشتري في ملكية الأعمال أو أي امتياز أو رهن أو مطالبة أو عيب يؤثر على الأعمال

21.1.4 أي مخالفة لأمر الشراء من جانب البائع أو أي من ممثليه

21.1.5 إصابة أي شخص أو وفاته مما يتسبب أو يسهم فيه البائع أو أي من ممثليه

21.1.6 تلف ممتلكات أي شخص أو فقدها مما يتسبب أو يسهم فيه البائع أو أي من ممثليه

ويُستثنى من كل حالة من الحالات السابقة ما يحدث بسبب إهمال أو سوء تصرف متعمد من جانب المشتري أو أي من ممثليه.

21.2 مهما كانت الظروف، لن يتحمل أي من الطرفين أو شركاته التابعة أو الشركات الشقيقة أو المرتبطة به أو أي من ممثلي من سبق أو خلفائهم أو المنتازل لهم على نحو مسموح به المسؤولية عن أي تعويضات تبعية أو غير مباشرة أو خاصة أو عقابية أو عرضية أو تعويضات عن خسارة الأرباح.

22. القوة القاهرة

22.1 لا يُعد أي من الطرفين متخلفاً عن أداء أي من التزاماته بموجب أمر الشراء بسبب تأخره أو عدم أدائه لمثل هذا الالتزام ما دام هذا التأخر أو عدم الأداء بسبب أحداث القضاء والقدر، أو اعتداءات الأعداء أو الأعمال العدائية، أو السلب، أو الحرب، أو الحصار، أو الهجمات الإرهابية، أو العصيان المسلح، أو الشغب، أو الأوبئة، أو الاعتداءات النووية أو الإشعاعية أو الغبار الذري، أو الاضطرابات الأهلية، أو الإضرابات العامة، أو الحظر، أو الطقس العنيف على نحو غير معتاد، أو الانفجارات، أو الحريق، أو أي إصابات أخرى، أو أي أسباب أخرى مشابهة خارجة عن سيطرة الطرف الذي يطلب الإعفاء من التزاماته نتيجة مثل هذا الحدث (ويُشار إلى كلٍ مما سبق باسم "حدث القوة القاهرة")، ولكن هذا لا يشمل، من أجل التوضيح، أي عجز مالي من جانب البائع، أو الإضرابات باستثناء الإضرابات العامة، أو عدم أداء أي مقال من الباطن لأي من الالتزامات المقررة على البائع. في حالة حدوث أي حدث من أحداث القوة القاهرة، يخطر الطرف المتأثر بالحدث الطرف الآخر فوراً بوقوعه والمدة المتوقعة لاستمراره، مع بذل كل الجهود المعقولة تجارياً للتقليل من تأثيره.

23. السرية

- 23.1 لأغراض تطبيق هذه الأحكام والشروط، تعني "المعلومات السرية" جميع المعلومات والبيانات والمعارف والمعرفة الفنية، في أي صورة كانت وبغض النظر عن طريقة نقلها، مما يتعلق مباشرة أو على نحو غير مباشر بالمشتري أو أي من الشركات التابعة له وممتلكاتهم وأصولهم وتقنياتهم وشركاتهم أو أعمالهم، وسواء كان تسليمها أو الإفصاح عنها بمعرفة المشتري، أو نيابة عنه، فيما سبق أو الآن أو في المستقبل إلى البائع أو ممثليه، أو التي عرف بها البائع، أو ممثلوه، أو حصل عليها على أي نحو آخر.
- 23.2 يقر البائع أن هناك معلومات سرية معينة سيحصل عليها البائع أو ممثلوه في معرض تنفيذه للأعمال. ويجب ألا يستخدم البائع المعلومات إلا في حدود ما يلزم لأداء الأعمال، وألا يستخدمها لأي غرض آخر، وأن يحتفظ بالمعلومات السرية في سرية تامة وألا يفصح عنها لأي شخص آخر، سواء قبل أداء الأعمال أو أثناءه أو بعده، ويُستثنى من ذلك ما يتم بعد الحصول على موافقة مكتوبة من الشركة أو على أي نحو يشترطه القانون واجب التطبيق.
- 23.3 على الرغم مما ورد في البند رقم 23.2، يجوز للبائع الإفصاح عن المعلومات السرية لأي من ممثليه أو أي من شركاته التابعة أو استشاريي البائع أو أي من شركاته التابعة أو مقاوليهم أو مقاوليهم من الباطن، وذلك عندما (أ) تتطلب وأجبات مثل هذا الشخص أن يعالج المعلومات السرية أو يستعرضه أو يستخدمها أو يُخطر بها على أي نحو آخر لأغراض أداء الأعمال، و(ب) يكون مثل هذا الشخص خاضعاً للالتزامات بالسرية تسري على المعلومات السرية ولا تقل صرامة عن الالتزامات الواردة في هذا البند رقم 23.
- 24. التأمين**
- 24.1 يحتفظ البائع، على نفقته وحسابه، لمدة عامين على الأقل بعد أداء الأعمال وتسليمها بتغطية تأمينية في حدود المعقول والمتعارف عليه وذلك مع شركة تأمين ذات سمعة طيبة، ويشمل ذلك (أ) تأمين السلامة في أماكن العمل وفقاً لما يشترطه القانون واجب التطبيق، و(ب) تأمين المسؤولية التجارية العامة (ويشمل ذلك التغطية التأمينية للمسؤولية العامة والمسؤولية عن تلف الممتلكات والمسؤولية التعاقدية، والمسؤولية عن المنتجات) وذلك بمبلغ لا يقل عن 2 مليون دولار أمريكي عن كل واقعة بخصوص المطالبات عن أي خسائر أو نفقات أو مصروفات تنشأ عن تسليم البائع للأعمال بموجب أمر الشراء أو يتعلق بما سبق.
- 24.2 يجب أن تكون وثائق التأمين الموضحة في البند 24.1 سارية في تاريخ أمر الشراء. وفي حالة طلب المشتري، يقدم البائع للمشتري شهادات تثبت هذا التأمين قبل بدء الأعمال. وفي حالة طلب المشتري، فيجب أن يتوفر في شهادة تأمين المسؤولية التجارية العامة ما يلي (أ) تحديد المشتري بصفة "مؤمن عليه إضافي"، و(ب) تضمين موافقة من شركة التأمين على توجيه إخطار مكتوب قبل 30 يوماً على الأقل من تاريخ سريان إلغاء الوثيقة أو انقضائها أو إجراء أي تغيير جوهري في الوثيقة، و(ج) توضيح أن هذه الوثيقة تتضمن تنازلاً عن الحق في الحلول لصالح المشتري.
- 25. أحكام عامة**
- 25.1 يتفق المشتري والبائع على أن (أ) هذه الأحكام والشروط معدة لثغراً مع بقية أجزاء أمر الشراء، و(ب) جميع أجزاء أمر الشراء معدة لثغراً معاً. وفي حالة أي تعارض أو عدم اتساق بين هذه الأحكام والشروط وأي جزء آخر من أمر الشراء، يسري ذلك الجزء الآخر في حدود التعارض أو عدم الاتساق.
- 25.2 لا يجوز تعديل أمر الشراء إلا بموجب اتفاق مكتوب موقع من المشتري والبائع.
- 25.3 يسري أمر الشراء لصالح، ويلزم، المشتري والبائع وخلفاء كل منهم ومن يتنازلون لهم على نحو مسموح به.
- 25.4 لا يجوز للبائع إسناد أمر الشراء إلا بعد الحصول على موافقة مكتوبة من المشتري. ولكن المشتري يجوز له إسناد أمر الشراء، أو التنازل عنه على أي نحو آخر، أو أي من حقوقه المقررة بموجب هذه الأحكام والشروط دون الحصول على موافقة البائع.
- 25.5 إذا كان أي حكم من أحكام أمر الشراء، أو أصبح فيما بعد، غير قانوني أو غير قابل للإنفاذ، كلياً أو جزئياً، لأي سبب كان، فستظل بقية الأحكام صحيحة وملزمة وقائمة.
- 25.6 جميع الإخطارات والمراسلات الأخرى التي يشترط أمر الشراء توجيهها، أو يسمح بتوجيهها، يجب أن تكون مكتوبة وأن تسلم إلى عنوان المراسلات، أو عنوان البريد الإلكتروني، للطرف المعني، والموضح في أمر الشراء، أو أي عنوان آخر يحدده المرسل إليه كتابة.
- 25.7 أبرم هذا الاتفاق وفقاً لقوانين مقاطعة أونتاريو وقوانين كندا الفيدرالية السارية في هذه المقاطعة، ويتحدد أدأوه وأثره وقانونيته وفقاً لهذه القوانين. ويسلم الطرفان بموجب هذه الأحكام والشروط بالاختصاص القضائي الحصري لمحاكم أونتاريو ويوافقان على أن تكون أحكام هذه المحاكم قابلة للإنفاذ داخل أونتاريو وخارجها. يستثنى الطرفان أمر الشراء من سريان معاهدة الأمم المتحدة لعقود البيع الدولي للبضائع عليه، وذلك في الحدود التي قد تنطبق هذه المعاهدة عليه.
- 25.8 أي التزامات للمشتري أو البائع تمتد بطبيعتها إلى ما بعد انقضاء أمر الشراء أو إنهائه قبل ذلك بما في ذلك التزامات البائع بموجب البنود أرقام 2، و4.1، و9، و10، و16، و18، و19، و20، و21، و23، و24، و25، تستمر سارية تماماً لما بعد إنهاء أمر الشراء أو انقضاء أجله.